

Distr.: General
9 November 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والثلاثون

18-29 كانون الثاني/يناير 2021

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان 21/16*

سانت كيتس ونيفس

* استُنسخَت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعبر عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-14843(A)



* 2 0 1 4 8 4 3 *

المحتويات

الصفحة

3	أولاً - مقدمة
3	ثانياً - المنهجية
3	ثالثاً - هيئات وآليات حقوق الإنسان
5	رابعاً - التعاون مع وكالات الأمم المتحدة
5	خامساً - التطورات الحاصلة منذ تقرير الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل
5	ألف - التنمية الاجتماعية
7	باء - الحماية الاجتماعية
8	جيم - تمكين النساء والفتيات
10	دال - الصحة
12	هاء - التعليم
14	واو - التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان
15	زاي - العدالة الجنائية
16	حاء - البيئة وتغير المناخ
18	طاء - الحق في التنمية
18	سادساً - خاتمة

أولاً - مقدمة

1- تظل حكومة سانت كيتس ونيفس ملتزمة بتنفيذ الآليات التي تضمن لمواطنيها التمتع بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تتشرف سانت كيتس ونيفس بالمشاركة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويبيّن هذا التقرير الوطني العمل الذي اضطلعت به سانت كيتس ونيفس منذ الجولة الثانية للاستعراض الذي أُجري في عام 2015.

ثانياً - المنهجية

2- أُعدّ التقرير الوطني لسانت كيتس ونيفس وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

3- ويأتي هذا التقرير ثمرّة لعملية تشاورية قادتها وزارة الخارجية بدعم من الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وأُنشئت هذه الآلية بعد استعراض الجولة الثانية، وهي تتألف من وزارات وإدارات رئيسية، بما فيها وزارة الخارجية، التي ترأس العملية، ووزارة التعليم، ووزارة العدل والشؤون القانونية، وإدارة العمل، ووزارة الخدمات الاجتماعية، وإدارة الشؤون الجنسانية، وقوة الشرطة الملكية لسانت كريستوفر ونيفس، ووزارة الصحة.

4- وكانت الحكومة قد أجرت، بعد فترة وجيزة من الجولة الثانية للاستعراض الدوري، مشاورات مع المجتمع المدني من أجل إعلامه بالتوصيات الواردة في تقرير الجولة. وفي وقت لاحق، طلبت الحكومة مساعدة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) من أجل تدريب الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ويضع التقرير النهائي في الاعتبار نتائج هذه المشاورات التي يَسرّها الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

ثالثاً - هيئات وآليات حقوق الإنسان

اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (التوصيات: 92-27، 92-28، 92-29، 92-30، 92-31)

5- على الرغم من أن موضوع الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة شكّل توصية اكتفت الحكومة بالإحاطة علماً بها في الجولة السابقة، فقد سعت سانت كيتس ونيفس، في 21 أيلول/سبتمبر 2020 إلى الانضمام إلى الاتفاقية بعد بحث وتمحيص مستفيضين، وأصبحت آخر الملتحقين بها.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات: 91-10، 91-53، 91-56)

6- في 27 أيلول/سبتمبر 2019، وقّعت سانت كيتس ونيفس اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانضمت إليها بعد حوالي ثلاثة (3) أسابيع في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وهذه خطوة من الخطوات العديدة التي اتخذها البلد في سعيه إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء الاتحاد.

7- وقبل ذلك، تمكنت الحكومة من الحصول على مساعدة تقنية من الاتحاد الأوروبي من أجل الاستعانة بخبير استشاري لصياغة سياسة عامة للاحتياجات الخاصة. وعُقدت حلقة عمل مع الجهات المعنية في كانون الأول/ديسمبر 2017 للمساعدة في صياغة سياسة عامة للاحتياجات الخاصة في الاتحاد، وهو ما أسفر عن مشروع تقرير لا يزال قيد الاستعراض.

8- وتشجّع حكومة سانت كيتس ونيفس على اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما من حيث مشاركة المنظمات الوطنية للمجتمع المدني، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة 3-4 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونتيجة لذلك، تعمل الحكومة بشكل وثيق مع رابطة سانت كيتس ونيفس للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتيح هذه الشراكة للحكومة عقد اجتماعات منتظمة للتداول وجهات النظر بشأن المواضيع الحاسمة، بمشاركة واضعي السياسات والأشخاص ذوي الإعاقة. وتتيح الشراكة أيضاً الاضطلاع بأنشطة من قبيل التدريب وإصلاح الكراسي المتحركة وتحسين الحلول السكنية.

9- ووفقاً لما تنص عليه المادة 9 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أولت الحكومة الأولوية لإتاحة تسهيلات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وخطت الحكومة أشواطاً في ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المساكن في مجتمعاتنا المحلية على نحو يراعي المعايير الملائمة. وفي هذا الصدد، تولت المؤسسة الوطنية للإسكان حتى الآن بناء منازل لأشخاص ذوي قدرات مختلفة في أربعة (4) مجتمعات محلية.

10- واتخذت الحكومة أيضاً خطوة إضافية من أجل تحسين إتاحة الوصول إلى نظام النقل العام من خلال إضافة منصات متحركة جديدة في بعض محطات الحافلات في البلد، وكذلك في محطة باستير للعبّارات. وبالمثل، اضطلعت الحكومة بعدة مشاريع في مجال التهيئة الهدف منها تحسين إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية العامة. وشملت المشاريع إضافة مصعد في مبنى مقر الحكومة، وتشبيد أرصفة على امتداد الطريق الرئيسي للجزيرة لتسهيل الوصول بكرسي متحرك، لا سيما في منطقة العاصمة وفي مركز الترفيه الرئيسي، وكذلك خارج بعض المباني الحكومية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التوصية: 91-17)

11- تمثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إحدى الاتفاقيات الدولية الأساسية التي تشكّل عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاجتماعية التي تعتمد عليها الحكومة. وقد قُدِّم التقرير الوطني المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2020، وهو يتضمن وصفاً مستفيضاً للبرامج والمبادرات التي اضطلعت بها الحكومة في تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقية.

اتفاقية حقوق الطفل (التوصيات: 91-1، 91-2، 91-3، 91-4، 91-5، 91-54، 91-6، 91-7، 91-8)

12- في عام 1990، أصبحت سانت كيتس ونيفس أول بلد في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وثاني بلد في الجماعة الكاريبية يصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بعد أن اعتمدها الأمم المتحدة في عام 1989. وبفضل دورنا القيادي المضطلع به على صعيد الدولة، في سياق النهوض بحقوق أطفالنا، اختير الاتحاد لشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل تنظيم مؤتمر قمة وطنية للأطفال خلال الفترة من 23 إلى 24 حزيران/يوليه 2019. وعُقد المؤتمر تحت شعار 'ثلاثون عاماً على اتفاقية حقوق الطفل'. وكان الحدث فرصة لتبادل مهم للآراء بشأن تهيئة برامج

ومشاريع تسهم في تعزيز الآليات القائمة وبلورة فرص جديدة لضمان بقاء المبادئ التوجيهية الأربعة للاتفاقية في قلب خطة التنمية.

13- وتعكف الحكومة حالياً على مناقشة مسألة التصديق على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل. ويُشار إلى أن استعراضاً لتشريعنا كان قد أُجري منذ عدة سنوات بيّن أن بعض العناصر التشريعية قد تتطلب تعديلاً في ضوء البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجري حالياً بحث هذا الأمر، على أن تنظر الحكومة في مسألة التوقيع على البروتوكولات الاختيارية وإعلان أي تحفظات محتملة بشأن موضوع اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة

14- الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، التي أنشئت في كانون الثاني/يناير 2018، هي لجنة حكومية مشتركة أنشئت لتقييم جهود الحكومة في تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعاهدات حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصفة عامة. وتعتبر الحكومة أن هذه اللجنة تكنسي أهمية بالغة بالنظر إلى دورها الأساسي في إعداد التقرير الوطني.

رابعاً- التعاون مع وكالات الأمم المتحدة (التوصيات: 91-12، 91-13، 91-15، 91-16، 91-17، 91-18)

15- أنشأت سانت كيتس ونيفس آليتها الوطنية للإبلاغ والمتابعة في كانون الثاني/يناير 2018. وفي سياق تعزيز دور هذه اللجنة الجديدة المشتركة بين الوزارات وتوجيهها، طُلبت مساعدة تقنية من المفوضية السامية، وتولى لاحقاً مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في بربادوس تنظيم دورة تدريبية في هذا الصدد.

16- وفي آب/أغسطس 2019، تعاونت سانت كيتس ونيفس مع المفوضية السامية في موضوع بناء قدرات أعضاء الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، وتحديدًا فيما يتصل بتحرير تقارير هيئات المعاهدات. وبعد ذلك، اضطلعت الآلية بدور أساسي في تجميع معلومات دقيقة كانت أساسية في صياغة هذا التقرير.

17- وفي سياق الجهد المبذول للوفاء بالتزاماتنا الدولية، تلقت سانت كيتس ونيفس الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أثناء إعداد تقريرها عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ووافقت الحكومة على هذين التقريرين في عام 2019 وقدمتهما في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020 على التوالي.

خامساً- التطورات الحاصلة منذ تقرير الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل

ألف- التنمية الاجتماعية

السكن ومستوى المعيشة (التوصيات: 91-44، 91-45، 91-47)

18- نُفذت عدة برامج في هذا الصدد كجزء من المهام الحكومية الرامية إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين.

19- وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، أُطلق برنامج لتخفيف حدة الفقر يرمي إلى تقديم دعم مالي إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. وساعد البرنامج أكثر من أربعة آلاف مواطن من خلال صرف ما يقرب من 22 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2019.

20- وحددت عملية التقييم القطري للفقر التي أُجرت في الفترة 2008/2007 الأسر المعيشية التي تعيلها نساء باعتبارها من بين أكثر الأسر هشاشة في مجتمعنا. ويقدم برنامج تخفيف حدة الفقر الإغاثة إلى هذه الفئة من المستفيدين، التي يبلغ تعدادها 4 000 شخص تشكل نسبة الإناث منهم 63 في المائة.

21- ونفذت الحكومة برنامجاً وطنياً للإسكان استُكملت مرحلته الأولى ببناء وتسليم 148 منزلاً. ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج، التي ستشهد بناء 185 منزلاً إضافياً.

22- وحتى الآن، استفاد من برنامج تشجيع أول امتلاك للسكن أكثر من 550 شخصاً على مدى السنوات الخمس (5) الماضية. وتلتزم الحكومة بتوفير مساكن لائقة وبأسعار معقولة لشعبها وستواصل إيجاد سبل مبتكرة لتلبية هذه الحاجة. ومن أجل تعزيز برامج الإسكان القائمة، ستتيح الحكومة مبلغ 30 مليون دولار إضافي لتحفيز بناء المساكن بسعر فائدة منخفض. وإضافة إلى ذلك، ستطلق الحكومة برنامجاً آخر للتمويل المنخفض التكلفة، استناداً إلى تجربة صندوق تحقيق التمكين الاقتصادي - برنامج "فريش". ويتيح هذا البرنامج، الذي صُمم لتحسين نوعية السكن في الاتحاد، إمكانية الحصول على قروض لبناء مساكن جديدة. وبموجب هذه المبادرة، سيحصل مقدمو الطلبات التي تحظى بالقبول على قرض يصل إلى 500 000 دولار، بسعر فائدة منخفض وثابت، من أجل مساعدتهم على بناء أو استكمال منازلهم.

23- ولم تكتفِ الحكومة بتشديد منازل المواطنين، بل قدمت أيضاً المساعدة فيما يتعلق بإصلاح المساكن. ففي عام 2017، تعرضت سانت كيتس ونيفس لويلات إعصاري إيرما وماريا، وسبب ذلك تضرر منازل العديد من المواطنين. وفي وقت لاحق، اعتمدت الحكومة برنامجاً لإصلاح الأسطح التي تضررت بالأعاصير. وقدم هذا البرنامج الدعم إلى أكثر من 2 000 أسرة معيشية من أجل مساعدتها في عمليات الإصلاح والتجديد.

24- وإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة المساعدة إلى أكثر من 100 فرد في إطار برنامج قروض تحسين المساكن. وتقدّم هذه المبادرة مبلغ 100 000 دولار كحد أقصى، بسعر فائدة ثابت منخفض، مستهدفةً المواطنين ذوي الدخل المنخفض ممن يملكون منازل ويعتزمون إصلاحها أو ترميمها أو توسيعها.

25- وعانت سانت كيتس ونيفس، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى، من آثار الجائحة العالمية الراهنة. وأغلقت الحكومة حدودها في 25 آذار/مارس 2020 التزاماً منها بحماية جميع مواطنيها إزاء الجائحة. وبفضل الاستجابة القوية التي اضطلعت بها الحكومة، وتنفيذ توصيات الخبراء الطبيين، لم يتكبد الاتحاد سوى 19 حالة إصابة بفيروس كورونا، وتعافى جميع الأشخاص المصابين في حين لم تُسجّل أي حالات نشطة أو وفيات حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، خلص مركز مكافحة الأمراض إلى استنتاج مؤداه أن المخاطر التي تواجهها سانت كيتس ونيفس في هذا الصدد "منخفضة جداً".

26- وللحد من تأثير الجائحة على الاقتصاد وفرادى الأسر المعيشية، أنشأت حكومة سانت كيتس ونيفس صندوق الإغاثة الطارئة لمواجهة آثار الجائحة، التابع لنظام الضمان الاجتماعي. وفي

الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2020، استفاد من خدمات الصندوق أكثر من 9 500 مواطن ممن فقدوا مصادر دخلهم بسبب الجائحة، وبلغت المدفوعات في هذا الصدد 22 مليون دولار.

باء- الحماية الاجتماعية (التوصيات: 91-20، 91-26، 91-42)

27- تعتبر حكومة سانت كيتس ونيفس أن من الأهمية بمكان تنفيذ استراتيجية وخطة عمل للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني. وتحقيقاً لهذه الغاية، طلبت الحكومة إلى اليونسيف أن تتولى استعراض الخطة المذكورة. وترمي الاستراتيجية إلى تحديد الأولويات الرئيسية لسياسة الحماية الاجتماعية وإصلاحها في السنوات القليلة المقبلة، فضلاً عن توجيه بلورة خطة مستدامة وشاملة ومتكاملة للحماية الاجتماعية. وهذا يعني تعزيز ودمج عدد كبير من السياسات والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، وسياسات سوق العمل. وتركز المرحلة الأولى من إصلاح الحماية الاجتماعية على توحيد وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من أجل ضمان بلوغ التأثير المتوخى من الموارد التي تُرصد لمعالجة حالة الفئات الأكثر هشاشة.

28- ووفقاً لما تنص عليه المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سعت سانت كيتس ونيفس إلى اعتماد مشروع قانون الحماية الاجتماعية الذي نُوقش بنجاح في إطار القراءة الأولى في البرلمان الاتحادي. ويرمي مشروع قانون الحماية الاجتماعية لسانت كريستوفر ونيفس (2018) إلى ضمان الحماية الاجتماعية الرسمية للأشخاص في البلد وتخفيف حدة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. وبموجب مشروع القانون هذا، ستنشأ لجنة مشتركة بين الوكالات للحماية الاجتماعية، تتولى مسؤولية حواظ تشمل التنمية الاجتماعية والإسكان والمالية والتعليم والصحة والعمل وما إلى ذلك. وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في إسداء المشورة إلى الوزير بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، مع مراعاة أهداف الدولة وأولوياتها، واحتياجات السياسة الاجتماعية، والقيود الاقتصادية، والحيز المالي. وترمي العملية إلى توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية استناداً إلى معايير الأهلية التي ستمكن المحتاجين من الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية والتغذية والتعليم وتأمين الدخل. ومن المتوقع إقرار هذا التشريع قريباً.

29- ويتمثل الغرض من التشريع فيما يلي:

- (أ) تفعيل إدارة رشيدة للحماية الاجتماعية، من خلال إنشاء إطار مؤسسي ملائم وآليات إدارية، من أجل تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات، وتعزيز المساءلة والمراقبة؛
- (ب) منح الحقوق الاجتماعية الأساسية، رهنأً بالقيود الاقتصادية، والهامش المالي، واحتياجات الدولة وأهدافها وأولوياتها في مجال السياسة الاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي:

- كفالة حد أدنى من الحماية الاجتماعية الشاملة لاستحقاقات مضمونة تسمح لجميع المحتاجين بأن يستفيدوا، كحد أدنى، طوال الحياة، من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وتأمين الدخل الأساسي، بما يكفل الوصول إلى السلع والخدمات الضرورية؛
- تنفيذ الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في إطار يكفل تدريجياً توسيع نطاق التغطية، من حيث أنواع التدابير ومستويات التغطية وجودة الخدمة، لأكثر عدد ممكن من الأشخاص وفي أقرب وقت ممكن.

30- ولم تُسجّل وزارة العمل، في عام 2019، أي قضايا معلقة ذات صلة بعدم المساواة في الأجور. ويُسترشد بقانون المساواة في الأجور لعام 2012 في التعامل بين الحين والآخر مع هذه المسائل، إضافة إلى جمع البيانات بصورة دائمة لتعقب ورصد حالات من هذا القبيل. وتظل وزارة العمل ملتزمة بتعزيز جهودها الرامية إلى التوعية بقانون المساواة في الأجور.

31- وتلتزم حكومة سانت كيتس ونيفس، في إطار مهام وزارة العمل، بتعديل قانون حماية العمالة لعام 1986 من أجل حظر التحرش الجنسي في مكان العمل، ومن ثم إتاحة البت السليم في القضايا المثارة وكفالة إحقاق العدل بصورة شاملة في مسائل من هذا القبيل. وإضافة إلى ذلك، ستسعى وزارة العمل إلى تعزيز أوجه التعاون والمشاورات مع إدارة الشؤون الجنسانية وقوة الشرطة الملكية لسانت كريستوفر ونيفس باعتبارهما شريكين في إقامة العدل.

جهود الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19

32- عانت سانت كيتس ونيفس، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى، من آثار الجائحة العالمية الراهنة. وفي 25 آذار/مارس 2020، أغلقت الحكومة حدودها، التزاماً منها بحماية مواطنيها في أعقاب انتشار الجائحة. وكدولة صغيرة في منطقة البحر الكاريبي ذات صناعة سياحية راسخة - تشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد - كان لهذا الإجراء تأثير كبير على فرص العمل والاقتصاد. واستخدمت الحكومة احتياطياتها لدعم الاقتصاد ومساندة العديد من المتضررين. وللتخفيف من تأثير هذه الجائحة على الاقتصاد والأسر المعيشية، أطلقت حكومة سانت كيتس ونيفس صندوق الإغاثة الطارئة لمواجهة آثار الجائحة، التابع لنظام الضمان الاجتماعي. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر 2020، استفاد أكثر من عشرة آلاف مواطن ممن خسروا مصادر دخلهم بسبب الجائحة من صرف أكثر من 22 مليون دولار. وعلاوة على ذلك، خفضت الحكومة ضريبة دخل الشركات في حالة أرباب العمل الذين احتفظوا بنسبة 75 في المائة من قوة العمل. وألغت أيضاً ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد و/أو رسوم الخدمات الجمركية المستحقة على المنتجات ذات الصلة بالجائحة. ونفذت الحكومة نُظماً تكفل احتفاظ الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع بوظائفها واستمرارها في العمل من أجل إعالة أسرهم.

جيم - تمكين النساء والفتيات

المسائل الجنسانية وتمكين المرأة (التوصيات: 91-22، 91-24، 91-25)

33- تقع على عاتق إدارة الشؤون الجنسانية مسؤولية كبيرة في مجال التوعية بوضع المرأة والفتاة في البلد ورصده وتحسينه من خلال تنفيذ عدد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية.

34- وتشمل المجالات ذات الأولوية التي تضطلع بها الإدارة مسألة بلورة سياسة جنسانية وطنية، وتمكين النساء والفتيات، والحد من جميع أشكال العنف الجنساني، والقضاء على الفقر، والحكم والديمقراطية، ووضع برامج للرجال والفتيان.

35- وتعمل إدارة الشؤون الجنسانية ضمن إطار سياساتي يُسترشد فيه بالالتزامات الدولية والإقليمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبأعمال مرصد المساواة بين الجنسين، ولجنة وضع المرأة في سانت كيتس ونيفس، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا). وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية الوفاء بالتزامات تقديم تقارير دورية ضمن الإطار الدولي والإقليمي والوطني.

36- وفي غضون السنة الماضية، استكملت سانت كيتس ونيفس تقرير بيجين +25 وقدمته، وكذلك تقرير مونتيفيديو للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتقييم بالمتعلق اتفاقية بيليم دو بارا، وتقارير مرصد المساواة بين الجنسين.

37- وكجزء من برنامج تمكين المرأة، تدير إدارة الشؤون الجنسانية برنامجاً للسجون يهدف إلى تقديم الدعم وخدمات الدعوة إلى النساء السجينات. وييسر برنامج السجون تقديم التدريب على المهارات والتعليم القصير الأجل إلى السجينات من أجل مساعدتهن على تطوير قدرتهن الشخصية والمهنية، بما يشمل على سبيل المثال التدريب في مجال ريادة الأعمال والأنشطة الزراعية.

38- ونُظمت حلقة عمل تحت عنوان "إشراك وتمكين المرأة والنهوض بريادة الأعمال"، استفادت منها مجموعة تضم ست سجينات في أيلول/سبتمبر 2017. وتلقت المجموعة تدريباً مكثفاً على تطوير أفكار الأعمال وخطط الأعمال التجارية كما تعلمن المهارات اللازمة لبدء مشاريعهن التجارية الخاصة عند إعادة إدماجهن في المجتمع. وإذ تواجه بعض النساء عند الإفراج عنهن تحديات مرتبطة بالبطالة، تتيح المساعدة التي تقدمها الإدارة تيسير فرص وصول هذه الفئة إلى العمل. ومن الأمثلة على ذلك سجينة تمكنت، بعد إعادة تأهيلها، من فتح مركز للرعاية النهارية وتشغيله بنجاح. ويسرنا أن نبلغ بأنه منذ استئناف برنامج السجون في عام 2017، لم تُسجل أي حالة عود إلى الجرم.

39- وفي عامي 2016-2017، قادت إدارة الشؤون الجنسانية مشروعاً للتوعية بالشؤون الجنسانية يهدف إلى تمكين المجتمع الأوسع من اكتساب فهم أرقى للقضايا الجنسانية، وتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع العام، وتمكين القطاع الخاص من معالجة القضايا الجنسانية وتقديم تقارير أكثر موضوعية عنها. وشملت النواتج التي تسنى إنجازها بفضل هذا المشروع وضع ثلاثة أدلة تدريبية خاصة بقطاعات محددة ومنهجاً موجهاً للمراقبين والقطاع الخاص وجهات التنسيق في القطاع العام. وفي وقت لاحق، دُرّب مكلفون بالتنسيق بلغ عددهم 116 شخصاً من جميع أنحاء سانت كيتس ونيفس ومن القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني. ونُظمت دورات تدريبية أخرى للتوعية الجنسانية في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2018 على التوالي. وما زال التدريب في مجال التوعية الجنسانية يُنفذ عن طريق إدارة الشؤون الجنسانية.

40- وفي عام 2014، أفضت نتائج دراسة بشأن مسألة المساواة بين الجنسين إلى تبديد رغبة الحكومة في استكمال سياسة للقضايا الجنسانية؛ وفي عام 2018، استأنفت حكومة سانت كيتس ونيفس العملية التشاورية من أجل بلورة سياستها الجنسانية الوطنية. والهدف العام من السياسة الجنسانية هو الدعوة إلى نبذ التمييز على أساس جنساني وإتاحة إطار يساعد حكومة سانت كيتس ونيفس على تيسير المساواة بين الجنسين والتمكين. وستهيكل هذه السياسة حول محورين يشملان تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإرساء المنظور الجنساني.

41- ويمثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني استراتيجيات تبنتها الحكومة باعتبارها مبادرة هامة تعزز المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج التي تضطلع بها المؤسسات. ويجري في سياقها تناول الآثار التي تمس بالرجل والمرأة ومصالحهما من أجل معالجة الهياكل الاجتماعية غير المتكافئة. ويسعى تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى ضمان معالجة القضايا الجنسانية في إطار الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية القائمة. أما إرساء الإطار الجنساني فيصّب في تغيير جدول الأعمال القائم من خلال التطبيق المنهجي للمنظور الجنساني. وستشمل الاستراتيجيات الأخرى التوعية الجنسانية، والتدريب، والترويج، وكفالة التملك العام لزماد السياسة الجنسانية، وضمان تصنيف البيانات ذات الصلة، وتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وإنشاء آلية للاستجابة للاعتبارات الجنسانية ورصدها وتقييمها داخل الحكومة وغيرها من الوكالات.

42- وقد حصلت الحكومة مؤخراً على موافقة بشأن تمويل إضافي، مقدم من اليونيسكو، لاستكمال صياغة السياسة الجنسانية. ومن المتوقع أن تكتمل الوثيقة في الربع الثاني من عام 2021، على أن تُعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليها بعد ذلك.

العنف العائلي والجنسي والجنساني (التوصيات: 91-28، 91-30، 91-32، 91-33، 91-34، 91-38)

43- العنف العائلي هو أكثر أشكال العنف الجنساني شيوعاً، وهو عنف يؤثر في الغالب على النساء والفتيات. وفي اتحاد سانت كيتس ونيفس، تشارك عدة مؤسسات ووكالات في تقديم خدمات إلى ضحايا العنف العائلي، مما يسهل إبلاغ السلطات المختصة بالحوادث.

44- وأتاحت المساعدة المقدمة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إطلاق بروتوكول الشكاوى والاستجابة الخاص بالعنف العائلي والعنف الجنسي في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وترمي هذه السياسة إلى تثقيف المعنيين الرئيسيين في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم ورعاية الأطفال والدعم الاجتماعي والقانون والعدالة الجنائية، كما تتيح مبادئ توجيهية في مجال التدريب على الإجراءات المناسبة التي ينبغي اتباعها عند وقوع جريمة من هذا النوع. وتتناول هذه السياسة إجراءات الاستجابة الأولية، وأفضل ممارسات إنفاذ القانون، وخدمات الطوارئ والخدمات الطبية، والخدمات الاجتماعية، والدفاع عن الضحايا، والإجراءات القانونية. وعلى مدار عام 2019، اضطلعت إدارة الشؤون الجنسانية بتنظيم حلقات عمل وحلقات نقاش واستشارات مختلفة لأغراض التوعية، بهدف إذكاء وعي المعنيين ببروتوكول الاستجابة المذكور واستخدامه.

45- وتُشارك سانت كيتس ونيفس أيضاً مشاركة نشطة في الحملة السنوية التي نظم طوال 16 يوماً بشأن مسألة العنف ضد النساء والفتيات. ونُظمت الحملة في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 بهدف إظهار التضامن مع الناجيات من العنف العائلي والعنف الجنساني، وإذكاء الوعي بهذه المسألة، ومنع حدوثها حيثما أمكن، والدفاع عن إغاثة الضحايا وإنصافهن.

46- وفي عام 2018، انتقلت الوحدة الخاصة المعنية بالضحايا إلى مقر أكثر ملاءمة يتيح للضحايا بصورة آمنة ومريحة الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي دون خوف من الانتقام. وإضافة إلى ذلك، تتولى إدارة الشؤون الجنسانية، بالشراكة مع عدة منظمات دينية، تقديم الدعم المالي والإيواء المؤقت لضحايا العنف العائلي اللواتي ليس لهن سكن بديل. وتغطي هذه المساعدة المخصصة للإيجار فترة ثلاثة أشهر.

47- واضطلعت وزارة الشؤون الجنسانية بقيادة حملات عامة مختلفة نُفذت بالاعتماد في المقام الأول من خلال برامج إذاعية حوارية. وكان من بين الضيوف المشاركين في المناقشات موظفون من الوحدة الخاصة المعنية بالضحايا التابعة لقوة الشرطة الملكية لسانت كريستوفر ونيفس، فضلاً عن المجلس الوطني للرجال.

48- وأتاح التعاون مع وزارة التعليم إشراك أطفال المدارس الابتدائية في الإعلانات العامة التي تدين العنف العائلي وتدعو إلى تعزيز مجتمع أكثر طيبة ولطفاً، كما أتاح إشراك أطفال المدارس الثانوية في أنشطة التوعية العامة، مثل المسيرات ومسرح الشوارع.

دال - الصحة

49- تواصل الحكومة البناء على المكاسب التي تحققت في مكافحة الأمراض غير المعدية. وستكتمل الخطة الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في سانت كيتس ونيفس (2018-2022) في عام 2020 بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

وستواصل الوزارة أيضاً تعاونها مع برنامج الإدارة الذاتية لمرضى السكري، التابع لجامعة ستانفورد، الذي يَسِّر تدريب ما مجموعه 42 شخصاً منذ بدء هذه الشراكة في أيلول/سبتمبر 2015.

50- وفي عام 2017، أطلق برنامج الأمراض غير المعدية خطة تحسين صحة المرأة، وهي مبادرة ترمي إلى تمكين النساء وتنقيفهن بشأن كيفية الاعتناء بصحتهن ورفاههن على نحو فعال. واعتمد برنامج الإدارة الذاتية للأمراض المزمنة أو برنامج "العيش الصحي" بما يتماشى مع البرنامج النموذجي الذي استحدثته جامعة ستانفورد ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وتوجد في الجزيرتين برامج تناول مسألة التوعية بسرطان عنق الرحم وترعى إجراء اختبارات لطاخة بابانيكولاو مجاناً لتقصي الإصابات بهذا السرطان.

51- وانصب الاهتمام أيضاً على موضوع فيروس الورم الحليمي البشري، وهو مجموعة من الفيروسات الشائعة للغاية في جميع أنحاء العالم. وتولت وزارة الصحة، بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تنفيذ برنامج توعية جماهيرية واسع النطاق خلال الربع الثاني من عام 2019، لم يركز على المراهقين فحسب، بل أيضاً على والديهم، وهو ما جعلهم يدركون العواقب الوخيمة لهذه الفيروسات. وبعد أن أكملت الوزارة هذه العملية، أطلقت بنجاح عملية تلقيح ضد فيروس الورم الحليمي البشري موجهة لجميع الإناث اللواتي أكملن مستوى الصف السادس في جميع المدارس الابتدائية في سانت كيتس ونيفس. وقد ثبت أن إعطاء هذا اللقاح يخفف على نحو كبير من حدوث الإصابة بسرطان الجهاز التناسلي، كما يزيد من تحسين نسبة التحصين الممتازة البالغة أصلاً 97 في المائة.

52- وتواصل سانت كيتس ونيفس اتخاذ خطوات لتعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وإدارتها ومكافحتها. وشهد الاتحاد المكوّن من جزيرتين إنجازاً كبيراً في عام 2017 لكونه أول بلد في منظمة دول شرق البحر الكاريبي يقضي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والزهري من الأم إلى الطفل، وفق ما أكدته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية.

53- وستواصل سانت كيتس ونيفس العمل بجد من أجل تقديم العلاج وفق الصيغة 90-90-90 إلى جميع الأشخاص المستهدفين توكياً لما يلي: '1' تمكين 90 في المائة من جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من معرفة حالتهم إزاء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ '2' تلقي 90 في المائة من جميع الأشخاص الذين تُشخص إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية علاجاً متواصلًا بمضادات الفيروسات العكوسة؛ '3' الحرص على كبت الفيروس في حالة 90 في المائة من جميع الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

54- وأجرت وزارة الصحة خلال الربع الأخير من عام 2018 تحليلاً للوضع في سياق برنامجها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيُسترد بهذا التحليل في وضع خطة عمل تُوجّه التدخلات التي من شأنها أن تمكن الحكومة من الاستفادة من المكاسب التي تحققت في هذه المجالات في أفق 2030.

55- وتشكل الصحة العقلية والرفاه جزءاً لا يتجزأ من قطاع الصحة الوطني. فقد افتتحت الحكومة مركزاً للصحة العقلية يسمح بتقديم دعم أكبر إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية والاهتمام. ويتيح هذا المركز أيضاً تخفيف الحمل الذي يقع على الأسر والأشخاص الذي يقدمون الرعاية إلى الأشخاص المصابين باعتلالات عقلية.

56- وشجع النهوض بالحق في الصحة أيضاً النهوض بالهياكل الأساسية الصحية في البلد. وستُنشأ قريبا أول عيادة لقسطرة القلب. وستؤدي العيادة دوراً فعالاً في تقديم الرعاية الطارئة إلى المرضى الذين تعرضوا لسكتات دماغية و/أو نوبات قلبية أو المعرضين لخطر حدوثها.

هاء- التعليم (التوصيات: 91-43، 91-50، 91-51، 91-52)

57- شكلت حماية الحق في التعليم وتعزيزه، وفقاً للمادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إحدى أولويات حكومة سانت كيتس ونيفس. وفي عام 2017، أطلقت الحكومة خطة قطاع التعليم للفترة 2017-2021. ويتمثل الهدف النهائي من الخطة في ضمان تزويد جميع المتعلمين بالمهارات اللازمة للنجاح على الصعيدين المحلي والعالمي في عالم اليوم. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترمي الخطة إلى إدخال تحسينات واسعة النطاق على إتاحة التعليم وإدارته، وتستهدف مجالات مثل تدريب المدرسين، وإصلاح المناهج الدراسية، والقيادة والمساءلة، والمساواة في فرص الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه. وتشمل القضايا السياسية التي تقوم عليها الخطة الجديدة تحسين فرص الوصول المنصف إلى التعليم والمشاركة فيه على جميع المستويات وتعزيز حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم بصورة شاملة للجميع.

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

58- يشهد قطاع الطفولة المبكرة في وزارة التعليم نمواً كبيراً. وتتولى الوحدة المعنية بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة قيادة الأنشطة الحالية المتمثلة فيما يلي:

- (أ) تنقيح سياسة الطفولة المبكرة لسانت كيتس ونيفس (استكمال مشروع التنقيح في كانون الأول/ديسمبر 2018)؛
- (ب) مراجعة المعايير الدنيا المتعلقة بالطفولة المبكرة؛
- (ج) تنقيح الإجراءات التشغيلية لوحدة النماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛
- (د) اختتام العملية الاستشارية المتعلقة بخيارات توسيع خدمات الطفولة المبكرة في سانت كيتس ونيفس.

59- ويجري توسيع نطاق برنامج "الوصول إلى المهمشين" الذي يتيح للموظفين المعنيين بنماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة تقديم خدمات الدعم والإشراف إلى مقدمي الرعاية المنزلية إلى الأطفال، بالتعاون مع برنامج التمريض المجتمعي التابع لوزارة الصحة.

التعليم الجامعي

60- ستعمل وزارة التعليم، من خلال دمج البرنامج الوطني للتدريب على المهارات ومركز التعليم المهني المتقدم، على تيسير نمو التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ويعتبر هذا النمو، سواء في القطاع العام أو الخاص، عنصراً بالغ الأهمية لتعزيز فرص ازدهار وتطور مسارات العمل، وهو مسعى تجسده القرارات السياسية التي تحدد المسار التعليمي لطلاب المرحلتين الثانوية والجامعية. وشمل توسيع نطاق التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تحسين فضاءات التعلم التقني والمهني والمختبرات في المدارس الثانوية.

61- واستُحدث مجلس جديد للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في أيار/مايو 2019. وما فتى المجلس يؤدي دوره بصورة محكمة، في انتظار أن يخضع لتقييم للحصول على اعتماد من خلال

مجلس التنمية البشرية والاجتماعية بحلول عام 2021. وسيتيح هذا الاعتماد للمجلس سلطة إصدار شهادات التأهيل المهني في منطقة البحر الكاريبي انطلاقاً من سانت كيتس ونيفس. وسيضمن تحويل المجلس صلاحية إصدار شهادات لكل من إطار المؤهلات الوطني وإطار التأهيل المهني في منطقة البحر الكاريبي تمكّن مواطنينا والمقيمين في بلدنا من تسويق كفاءاتهم على المستويين الوطني والإقليمي.

التعليم الشامل للجميع

62- تُبذل في قطاع التعليم جهود ترمي إلى تلبية الدعوة إلى زيادة فرص الوصول إلى التعليم على نحو شامل للجميع، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) يجري حالياً وضع سياسة للتعليم الخاص من المتوقع أن تُستكمل بحلول نهاية عام 2020. ومن المتوقع أن تحدد هذه السياسة إجراءات الالتحاق بالتعليم والتقييم والتسهيلات اللازمة.

(ب) تولي خطة قطاع التعليم الأولوية للتعليم الشامل للجميع، وتتجسد في الجهود الوطنية الحالية الرامية إلى ما يلي:

- مراجعة المناهج الدراسية الوطنية للمرحلتين الابتدائية والثانوية من التعليم، بما يشمل مواءمة التعليم في المراحل الأولى (سن 3-8)؛
- بذل المزيد من الجهود من أجل اعتماد استراتيجيات بيداغوجية جديدة للمدرسين تدعم التمايز في الفصول الدراسية لتعزيز التحاق المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس والفصول الدراسية العادية؛
- وضع معايير جديدة للتدريس والتعلم قائمة على إطار جديد للتقييم.

63- وتأسس مركز الطيف للخدمات في سانت كيتس في أيلول/سبتمبر 2018، وهو الأول من نوعه في شرق البحر الكاريبي. ويتيح المركز التدخل المبكر والدعم للأطفال الذين تُشخص لديهم اضطرابات طيف التوحد وأوجه تأخر النمو الأخرى. ويعمل المركز بالتعاون مع وزارة التعليم ووزارة الصحة. ومن المتوقع توسيع المركز في عام 2020. ويوجد المقر الحالي للمركز في مرفق للتعليم ما قبل المدرسي؛ ومع ذلك، اختير موقع جديد للمركز من المقرر أن ينتقل إليه بحلول نهاية عام 2020. ومن المتوقع أن يدعم الانتقال إلى الموقع الجديد زيادة عدد الأطفال والأسر الذين تتاح لهم إمكانية الوصول إلى المركز، فضلاً عن تعزيز طبيعة الخدمات التي يمكن تقديمها (مثل أنشطة تنمية المهارات الحركية، وخدمات المشورة الأسرية، وما إلى ذلك).

64- وأتاح برنامج للمنح اضطلع به بتعاون مع مصرف التنمية الكاريبي تزويد وزارة التعليم بالأموال اللازمة لشراء أدوات خاصة بتقييم حالة الأطفال وتحسين ما هو متاح منها. وستُستعمل أدوات وموارد التقييم التي يقع عليها الاختيار في كل من الجوانب الأكاديمية والاجتماعية والسلوكية المرتبطة بنماء الطفل. ويهدف هذا الجهد إلى دعم تنفيذ مناهج ومعايير التدريس والتعلم الجديدة وتطبيق سياسة التعليم الخاص في البيئات المدرسية.

65- ويجري تقييم الهياكل الأساسية المادية للمدارس في إطار البرنامج النموذجي للمدارس المأمونة بالتنسيق مع الوكالة الكاريبية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث ومن خلال مبادرة وزارة التعليم، وهو ما أفضى إلى إنشاء وحدة لمشاريع الأشغال المدنية تشرف على عمليات التحسين والإصلاح في

المدارس. وتشمل تقييمات السلامة في المدارس التسهيلات اللازمة لزيادة فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدارس.

التعليم الشامل للجميع (التوصية: 91-49)

66- أدى القرار السياسي لمجلس الوزراء لعام 1997 الذي أوضح مسألة كفالة الحق في مواصلة التعليم للأمهات المراهقات اللواتي ما زلن يتابعن دراستهن إلى استحداث مشروع فيولا في سانت كيتس (2002) وبرنامج الفرصة الثانية للأمهات المراهقات في نيفس (2007). ويتيح هذان البرنامجان المنفذان منذ مدة تحت إشراف إدارة الشؤون الجنسانية تلبية احتياجات تلميذات حوامل تتراوح أعمارهن بين 14 و19 سنة؛ ويهدف البرنامج إلى إتاحة بيئة تمكينية تسهّل على الأمهات المراهقات إتمام تعليمهن الثانوي. وتشمل الأنشطة البرنامجية المنفذة حلقات عمل بشأن مهارات الأبوة والأمومة، والارتقاء المهني، وتعزيز فرص اكتساب الخبرة، وتقديم المساعدة المالية من أجل تيسير التحصيل التعليمي. وبدعم من الصندوق الاستئماني للاحتياجات الأساسية، نُفِّذ مشروع في 2016-2017 من أجل تعزيز هياكل وبرامج مشروع فيولا.

67- وأتاحت الاستراتيجيات المنفذة من خلال هذا البرنامج الحد من حالات الحمل في صفوف المراهقات. وانخفض عدد المواليد لأمهات مراهقات بصورة مطردة من 95 ولادة في عام 2016 إلى 54 ولادة في عام 2018، وهو ما يعادل نسبة 43 في المائة. ويعتمد البرنامج على عنصري التعليم والتدريب بصورة أساسية، إلى جانب تركيز أكبر على دور الأسر التي تقدم المساعدة في هذه العملية.

68- وجرى إعداد دليل للمشروع وتعميمه على مديري المدارس لضمان استرشادهم بالعملية. وتقدّم المساعدة الاجتماعية لإزالة الحواجز المالية التي تعترض التعليم، مثل تكلفة الرعاية النهارية للأطفال، والتعليم الإضافي، والكتب والزي المدرسي. ويشكل الدعم المقدم إلى الأمهات المراهقات من خلال مشروع فيولا وبرنامج الفرصة الثانية للأمهات المراهقات أحد أهم مبادرات الحد من الفقر التي كانت لها آثار طويلة الأمد وبعيدة المدى.

69- وعلى الرغم من أن البرنامج مشروعٌ ممول من الحكومة، فقد حظي منذ البداية بدعم كبير من القطاع الخاص. وأدى هذا القطاع دوراً مهماً من خلال تقديم منح دراسية للأمهات المراهقات الملتحقات بالتعليم العالي، وإتاحة فرص للعمل التدريبي، وتقديم مساعدات لتغطية مصاريف ولنقل والغذاء والدراسة.

70- وساعد أفراداً خواص أيضاً في هذا البرنامج من خلال تعريف المراهقين بالمهارات التقنية والمهنية. وبعد أن لاحظت اليونيسيف نجاح البرنامج، قررت تقديم قدر كبير من الدعم إلى الأمهات المراهقات. واعترفت اليونيسيف بمشروع فيولا كنموذج لأفضل الممارسات في منطقة البحر الكاريبي. وأتاح نجاح مشروع فيولا، في عام 2018، التحاق خمسة أمهات مراهقات من أصل 13 أماً (38 في المائة) بمؤسسات التعليم المستمر والعالي.

واو- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (التوصية 91-23)

71- يُضطلع بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس من خلال مبادرة تنفذ بالتعاون مع المكتب القطري لليونسكو في سانت كيتس ونيفس. وُرُودت المدارس بمواد تعليمية أتاحت لها تيسير المناقشات والفصول التثقيفية التي تتناول موضوع حقوق الإنسان. واستُخدمت المواد التعليمية أساساً في المدارس الثانوية من خلال إدماجها في سياق التثقيف في مجال الصحة والحياة الأسرية.

72- وسيشمل العمل الحالي المضطلع به من أجل تنقيح المناهج الدراسية الوطنية إدماج حقوق الإنسان في المناهج الأساسية المقترحة حديثاً، التي ستدرج فيها عناصر من المنهج الدراسي السابق للتثقيف في مجال الصحة والحياة الأسرية.

73- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، بادرت إدارة الشباب بالتعاون مع إدارة الشؤون الجنسانية، وبشراكة مع مؤسسة الرياح الحرة، إلى تنظيم دورات تثقيفية في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية. وروعي في ذلك الاتساق مع الجهود التي تبذلها وزارة التعليم من أجل إدماج التثقيف بحقوق الإنسان ضمن المنهج الدراسي.

زاي- العدالة الجنائية

الشرطة

74- تندرج مسألة العدالة الجنائية ضمن الأولويات العليا لحكومة سانت كيتس ونيفس. وفي سياق الجهود المبذولة لتعزيز قوة الشرطة، أنشئ مختبر للطب الشرعي في عام 2018 للمساعدة في كشف الجرائم ومنع حدوثها. وعلى مدى فترة 12 شهراً، سُجِّل نجاح في تناول 21 مسألة متعلقة بالأدلة الجنائية (البصمات والحمض النووي والمقذوفات). ومنذ عام 2019 إلى الآن، تسنى حسم التحقيق في 69,57 في المائة من الجرائم الخطيرة.

75- وتُقلت الوحدة الخاصة المعنية بالضحايا في عام 2018 إلى مقر جديد من أجل استيعاب موظفين إضافيين. وأتاحت الوحدة تحسين استجابة الشرطة، مما أدى إلى الإبلاغ عن المزيد من الحالات.

76- ولا يزال الاستثمار الكبير في الهياكل الأساسية عنصراً حاسماً في صون سلامة المواطنين. ولزيادة تعزيز السلامة في البلد، شرعت الحكومة في توسيع نظام المراقبة بواسطة الدوائر التلفزيونية المغلقة ليشمل نيفس والمناطق الريفية في سانت كيتس. وسنواصل توفير أدوات مطوّرة لصالح قوات الأمن، وهو ما يمثل عاملاً أساسياً يسهم في تعزيز المردودية والفعالية.

77- وشُرع في بناء مركز شرطة جديد في بلدة ساندي بوينت في آذار/مارس 2019. وسيتيح المرفق أماكن لقوة الشرطة، والخدمات الإطفاء والإنقاذ، والجمارك والضرائب، ومحكمة صلح، بما يوفر خدمات أمنية وقضائية محسنة لسكان ساندي بوينت والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وشُيّد أيضاً مركز شرطة جديد في نيو كاسل. وسيتيح هذا المرفق أماكن لقوات الشرطة والخدمات الإطفاء والإنقاذ، بما سيحسن الأمن لسكان المنطقة.

78- وشرعت وحدة مسرح الجريمة وإدارة التحقيقات الجنائية في تنظيم دورات لمدة أسبوعين بشأن أساليب التعامل مع مسرح الجريمة، فضلاً عن دورات للتمرس على إدارة التحقيقات الجنائية يشارك فيها أفراد من المحطات الخارجية. والهدف من ذلك هو تمكين الأفراد من إجراء تحقيقات أولية، بما يقلل من الاعتماد على إدارة التحقيقات الجنائية. وإضافة إلى ذلك، سُلِّم نظام معلومات لإدارة سجلات الشرطة رسمياً إلى قوة الشرطة الملكية لسانت كريستوفر ونيفس في أيلول/سبتمبر 2019 من خلال مشروع كاريسيكيور الذي تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتيح النظام رقمنة كاملة للعمليات اليدوية التي تضطلع بها حالياً قوات الشرطة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التقدم التكنولوجي إلى تحسن كبير في سرعة تقاسم المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون وإلى تعزيز قدرات الكشف عن الجريمة وملاحقة مرتكبيها في سياق قائم على تعاون أوثق بين وحدة الادعاء التابعة للشرطة ومكتب مدير النيابة العامة.

الإجراءات القضائية (التوصيتان: 91-29، 91-40)

- 79- من أجل زيادة فعالية العملية القضائية، دشنت حكومة سانت كيتس ونيفس محكمة إضافية. ويُتاح الآن إصدار الوثائق اللازمة في القضايا التي تعرض بصورة مباشرة على المحكمة العليا، مما يفسح المجال لعقد جلسات المحكمة الجنائية على مدار السنة.
- 80- ومن المتوقع تعزيز الخدمات التي يتيحها المجمع القضائي والقانوني بعد بناء ملحق يضم دائرة ثالثة لمحكمة الصلح ومركزاً للوساطة في القضايا الجنائية والأسرية، فضلاً عن قضايا المرور وغيرها من القضايا غير النزاعية.
- 81- وفي عام 2019، حصل 25 شخصاً على شهادات بعد تدريبهم على أدوار الوساطة القضائية. وأوضح النائب العام أن الحكومة ستواصل وضع الأحكام اللازمة للسماح للقضاء بالاضطلاع بمهامه وضمّان تزويده بما يلزم من الموارد البشرية أو غيرها من آليات الدعم.
- 82- وتماشياً مع الركن 1-1 '1' من إطار استراتيجية مونتيفيديو، اتخذت الحكومة خطوات لإزالة الحواجز القانونية والمؤسسية التي تحول دون الوصول إلى العدالة بصورة فعالة وعلى قدم المساواة. وبمنح مركز المشورة في مجال المساعدة القانونية في سانت كيتس - الذي يعمل منذ عام 2005 - لكل مواطن فرصة الاتصال بمحام خاص. وفي عام 2016، شرع المركز في إقامة عيادات للمساعدة القانونية في المناطق الريفية، وزيدت الخدمات المقدمة وأتيححت للأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق. وهذا التطور هو مظهر من مظاهر تحسين إقامة العدل الذي يُخدم أكثر فئات المجتمع هشاشة.
- 83- وإضافة إلى ذلك، يتلقى العملاء الدعم في مجال المساعدة القانونية عن طريق وزارة الخدمات الاجتماعية، التي عززت موظفيها بمحام إضافي. وعلاوة على ذلك، لدى الوزارة دليل للمحامين الخاصين الذين أبدوا اهتماماً بتقديم خدمات مجانية إلى ضحايا العنف العائلي.

المرافق الإصلاحية (التوصية: 91-27)

- 84- في عام 2019، أتاح قانون السجون (المعدّل) اعتماد منصّين جديدين مُخصّصاً لمفوض القطاع الإصلاحي ونائبه، اللذين يضطلعان، في جملة أمور، بالإشراف على التطوير الشامل للخدمات الإصلاحية في الاتحاد وتوسيعها وتحسينها.
- 85- وتماشياً مع المعايير الدولية، سيُشيد مرفق إصلاحي حديث يتيح حيزاً مكانياً أفضل للأحداث والأشخاص المحبوسين احتياطياً. وسيضم أيضاً مرفقاً إرشادياً ومرافق خاصة بإعادة التأهيل، كما سيعتمد برامج لإعادة الإدماج في المجتمع.

حاء- البيئة وتغير المناخ

- 86- يشكّل تغير المناخ تهديداً لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة والمياه والغذاء والسكن وتقرير المصير وفي الحياة نفسها. ويمثل اتفاق باريس، وهو أول اتفاق عالمي ملزم قانوناً يُبرم بشأن تغير المناخ، خطوة أولية في الاعتراف بهذه المعضلة. ويدعو الاتفاق الدول إلى احترام وتعزيز ومراعاة التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ.
- 87- ويشكّل الحفاظ على البيئة أحد العناصر الأساسية لمكافحة آثار تغير المناخ. وتواصل الإدارة المكلفة بالبيئة العمل في مجال تدبير المناطق المحمية من خلال وضع وتنفيذ خطط تمويل مستدامة

للمناطق المحمية في الاتحاد. والهدف من خطط التمويل هذه هو تمكين كل منتزه وطني من بلوغ الاستقلالية المالية، بهدف وقف الاعتماد على الأموال العامة. وتولى الأولوية في عام 2020 لعملية تطوير المحمية الوطنية المركزية للغابات، وحديقة وادي باستير الملكية الوطنية، ومحمية جزيرة بوبي.

88- ويظل تغير المناخ يشكل تهديداً وجودياً لسانت كيتس ونيفس بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية. وتوجد سانت كيتس ونيفس في مواجهة مع هذا الطارئ المناخي. وفي هذا الصدد، شرعت الحكومة، من خلال وزارة البيئة، في وضع استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ في عام 2018. وتحدد هذه الوثيقة خطة عمل للقطاعين العام والخاص ترمي إلى تحقيق الأهداف الشاملة للاتحاد في مجال تغير المناخ. وقد أُنجزت الاستراتيجية في تموز/يوليه 2019، على أن يُكتملها البلاغ الوطني الثالث والتقارير الأول لفترة سنتين عن تغير المناخ الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة لجنة تنسيق وطنية للتنمية المستدامة ستضم ممثلين عن كيانات من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية. وستقدم هذه اللجنة توجيهات بشأن المجالات التي يمكن فيها تطوير مشاريع قادرة على التكيف مع تغير المناخ لعرضها على شركائنا في التنمية. وتبلورت هذه الآلية على أساس مؤداه أن بناء القدرة على التحمل لا يتوقف فقط على دور الحكومة بل يتطلب شراكات قوية واستباقية للوفاء بالتزاماتنا وإجراء التغييرات التحولية المطلوبة.

89- وعلى صعيد متصل بحالة المدارس ومحيطها وتأثيرهما على الموظفين والطلاب، كان لوزارة التعليم دور سباق في إنشاء لجنة وطنية للمدارس الآمنة انبثقت عن البرنامج النموذجي للمدارس الآمنة. وفي 20 تموز/يوليه 2017، وافق مصرف التنمية الكاريبي على منح تمويل لوحدة التنسيق التابعة للوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث من أجل مواصلة أعمال مجموعة أدوات البرنامج النموذجي للمدارس الآمنة في أربعة من البلدان الأعضاء المقترضة من مصرف التنمية الكاريبي، منها سانت كيتس ونيفس.

90- ومن أجل معالجة بعض مواطن الهشاشة الواضحة، اضطلعت الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث بإعداد مجموعة أدوات لتوجيه الحكومات في وضع سياسات وطنية للمدارس الآمنة وإتاحة أدوات لتقييم مستوى السلامة والملاءمة البيئية في المدارس. وتعمل اللجنة الوطنية للمدارس الآمنة بصفة هيئة مشتركة بين الوزارات وذات نطاق اتحادي تُمثّل فيه الجهات التالية:

- (أ) الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ؛
- (ب) وكالة نيفس لإدارة الكوارث؛
- (ج) قطاع الأشغال العامة؛
- (د) قطاع التخطيط العمراني؛
- (هـ) الشرطة؛
- (و) جهاز خدمات الإطفاء والإنقاذ؛
- (ز) وزارة الصحة؛
- (ح) الصليب الأحمر؛
- (ط) وزارة التعليم (موظفو السلامة المدرسية) ووحدة نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة.

91- ويتمثل هدف اللجنة الوطنية للمدارس الآمنة في عام 2020 في تفعيل السياسة الوطنية للمدارس الآمنة التي وُضعت استجابة لقضايا السلامة والحاجة إلى التخفيف من حدة الكوارث والاستجابة لها على نحو فعال.

طاء- الحق في التنمية (التوصيتان 91-57، 91-58)

92- يكتسي إعلان الحق في التنمية أهمية كبيرة في سانت كيتس ونيفس، إذ اعتمد بعد ثلاث سنوات فقط من ميلاد بلدنا المكوّن من جزيرتين. وعلى الرغم من مواطن المشاشة الاقتصادية والبيئية التي يصعب التغلب عليها، تواصل الحكومة استخدام استراتيجيات إنمائية وطنية مختلفة مصممة خصيصاً لتلائم ظروفها. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون الدعم الدولي المقدم عن طريق التمويل الميسر والتعاون التقني.

93- وفي أيلول/سبتمبر 2019، وقّعت الحكومة الاتحادية، بالتعاون مع شركة سانت كيتس المحدودة لقطاع الكهرباء اتفاقية مع واحدة من شركات تخزين الطاقة الرائدة في العالم ومقرها سويسرا. وسييسر هذا الاتفاق بناء أكبر مشروع على الإطلاق لتوليد الطاقة الشمسية وتخزينها في منطقة البحر الكاريبي. ومن شأن مشروع بهذا الحجم أن يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في اعتمادنا على الوقود الأحفوري، وهو ما سيقصص بدوره انبعاثات غازات الدفيئة في بلدنا.

94- وحُدّدت إدارة الموارد المائية كمجال تدخل حاسم على الصعيد الوطني. وشرعت الحكومة، من خلال وزارة التنمية المستدامة، وبالتعاون مع مصرف التنمية الكاريبي، في وضع مبادرة تحت شعار "بناء القدرة على التحمل في مجال إمدادات المياه في سانت كيتس ونيفس". وتشمل المجالات الحيوية التي سيعالجها المشروع تطوير بنية تحتية لإمدادات المياه تتسم بالموثوقية والقدرة على التحمل، وتعزيز القدرة التنظيمية لمقدمي خدمات إمدادات المياه توجيهاً لإدارة فعالة وكفؤة، وتعزيز بيئة قانونية وتنظيمية ومؤسسية تمكينية من أجل كفاءة الأداء الفعال لمقدمي خدمات المياه. وتعتزم الحكومة تقديم هذا المشروع إلى الصندوق العالمي من أجل الحصول على تمويل.

سادساً- خاتمة

95- تظل سانت كيتس ونيفس ثابتة على موقف الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وستواصل العمل على تحسين المستوى المعيشي لمواطنيها. وتدرك الحكومة أنه يكاد يكون من المستحيل أن تضطلع بذلك بمفردها. وفي سياق تحكّمه محدودية الموارد وقدرة محدودة على الوفاء بالمواعيد النهائية لتقديم تقارير هيئات المعاهدات ووضع تشريعات محلية تتماشى مع الاتفاقيات الدولية، وما إلى ذلك، ستواصل الحكومة تواصلها مع المفوضية السامية والأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل الحصول على المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات في المجالات ذات الصلة.

96- وتعتزم سانت كيتس ونيفس هذه الفرصة لتدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى إظهار مستوى مماثل من التضامن خلال الأزمة الحالية لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ونحن على ثقة بأن جهودنا ومواردنا المشتركة يمكن أن تمكّن الجميع من بلوغ مستوى عالٍ من الإنجاز في الوفاء بالتزاماتنا الدولية وتحقيق تطلعاتنا في مجال حقوق الإنسان.

97- وتوقع سانت كيتس ونيفس زيادة وتعميق الدعم والتعاون المقدمين من المفوضية السامية وغيرها من الوكالات العالمية والإقليمية والمحلية التي ستشترك معنا لتمكيننا من زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لمواطنينا.